التلازم بين الشريعة والسلوك (١)

د. عبد الله بن أحمد آل غنيم الغامدي

أستاذ العقيدة المشارك، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية

aghamdi@uqu.edu.sa

Inseparability between Sharia and behavior

Dr. Abdullah ben Ahmed Al Ghunaim Al-Ghamdi

Associate Professor of Doctrine, Department of Doctrine, Faculty of Dawah and Foundations of Religion, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

ملخص البحث:

يبين هذا البحث كمال الدين وشموله، باهتمامه بالعلم والعمل، والظاهر والباطن، وبطلان دعوى عدم التلازم بين العلم بالأحكام وأدائها، وتزكية النفس وتهذيبها، وشمول العبادة لهما، وأثر صحة كل من أعمال الجوارح والقلوب على صحة الآخر، والكشف عن الأسباب التي أدت إلى الاضطراب واللبس في توهم الانفكاك وعدم الصلة، وبيان أثر بعض الآراء والأفكار المنحرفة كالتصوف والإرجاء في نشوء الانفصال بين العبادات الظاهرة والباطنة، والآثار السيئة لهذه الدعوى.

الكلمات المفتاحية: التلازم، الأعمال، الشريعة، السلوك الظاهرة، أعمال القلوب، العلم بالأحكام، تزكية النفوس.

Abstract:

This article aims to study the inseparability between Sharia and behavior as an indication of the perfection of Islam and its comprehensiveness. Islam as a religion pays much attention to knowledge and its applications, the apparent and the hidden actions. The claim that there is separability between knowledge of provisions and their application, purification, and refinement of the soul, etc. in the worship is not valid. The study reveals strong correlation between all these and their manifestations in our worship. It also clarifies the causes that led to confusion and illusion of inseparability and lack of connection, pinpointing the impact of some deviant opinions and ideas such as Sufism. It highlights the deferral in the emergence of the dichotomy between the apparent and hidden worships, and the bad effects of this claim.

(١) تاريخ الاستلام: ١١ / ٠٤ / ٢٠٢٣م، تاريخ القبول: ٢٩ / ٠٤ / ٢٠٢٣م.

Keywords: Inseparability, apparent actions, hidden actions, knowledge of provisions, purification of souls.

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدّر فهدى، وصلى الله على من بعثه ربه بالرحمة والهدى، وعلى آله وصحبه ومن اقتدى. أما بعد:

فإن الله قد أكمل لهذه الأمة دينها، وارتضاه لها؛ فقال: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [سورة المائدة:٣]؛ فلا يحتاج الناس إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم، فلا دين إلا ما شرعه، ولا حق إلا ما بينه؛ {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [سورة الجمعة:٢].

فكان الناس بعد هذا التعليم والتزكية، من أعلم الخلق، وأكملهم أخلاقًا، فلا غنى للعقل والروح عن العلم والتزكية.

إلا أنه قد وقع لدى عدد من المنتسبين إلى الفقه والسلوك، لبس في عدم التلازم بين العلم بالأحكام وأدائها، وتزكية النفس وتهذيبها، أدى إلى ذم كل منهما للآخر، واعتقاد عدم صحة طريقته، ورميه بالجهالة والضلال، وتقسيم غلاة المتصوفة الدين إلى شريعة وحقيقة، والناس إلى عوام وخواص، والعلوم إلى ظاهرة وباطنة، وإلى التهوين من أداء الفرائض والواجبات، أو تركها، وظهور الابتداع وغير ذلك من الآثار والمفاسد.

فأردت دراسة هذه الدعوى، وبيان بطلانها، وإثبات التكامل بين العلم بالشريعة وأداء العبادات، وتزكية النفوس، تحت عنوان: "التلازم بين الشريعة والسلوك".

أهمية البحث:

أردت دراسة هذه الدعوى، وبيان بطلانها، وإثبات التكامل بين العلم بالشريعة وأداء العبادات، وتزكية النفوس، وشمول العبادة له، وأثر صحة كل منهما على الآخر، والكشف عن الأسباب التي أدت لتوهم عدم الصلة بين العلم بالشريعة، وأداء شعائرها، والاهتمام بأعمال القلوب، وصحة الأعمال الباطنة، وأثر بعض الآراء في نشوء هذا الانفكاك، وذكر الآثار السيئة لدعوى عدم الارتباط بين الشريعة والسلوك.

أسباب اختيار الموضوع:

١ - إظهار كمال الدين وشموله في جميع أحكامه وتشريعاته.

٢ - إثبات التلازم بين العلم بالأحكام وأداء العبادات، وتزكية النفوس، وشمول العبادة له، وأثر صحة كل من أعمال الجوارح، والقلوب، على صحة الآخر.

٣ – الكشف عن الأسباب التي أدت إلى الاضطراب واللبس في توهم الانفكاك، وعدم الصلة بين العلم بالشريعة، وأداء شعائرها، والاهتمام بأعمال القلوب، وصحة الأعمال الباطنة.

٤ – بيان أثر بعض الآراء، والأفكار المنحرفة؛ كالتصوف، والإرجاء، في نشوء الانفصام بين العبادات، الظاهرة والباطنة.

٥ – ذكر الآثار السيئة لدعوى عدم الارتباط بين الشريعة والسلوك، والتحذير منها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل هناك تلازمٌ بين الشريعة والسلوك؟
- ماهي أسباب توهم الانفصال بين الشريعة والسلوك والعلم والعمل وذم كلٍّ من المنتسبين للفقه أو السلوك للآخر واعتقاد عدم صحة طريقته ورميه بالجهالة والضلال؟
- ماهي الآثار السيئة لدعوى التفريق بين الشريعة والسلوك؟
- ماهي أهم مظاهر التلازم بين الشريعة والسلوك؟

منهج البحث:

سيتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي في تتبع الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الدعوى لدى كل من المتفقهة وأرباب السلوك، وآثاره، إضافة إلى المنهج النقدي في نقد هذه الدعوى وبيان بطلانها.

إجراءات البحث:

١ – عزو الآيات إلى سورها في القرآن.

٢ – تخريج الأحاديث؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بتخريجه منهما، وإن كان في غيرهما من الكتب السنة، اكتفيت بتخريجه منها كذلك، وإن كان في غيرها من كتب السنة، خرجته منها، مع عدم التوسع، وذكر كلام المحدثين في تصحيح الحديث، وتضعيفه قدر الإمكان.

٣ – الترجمة للأعلام غير المشهورين.

٤ – شرح الألفاظ الغريبة إن وجدت.

٥ – التعريف بالطوائف والفرق، التي تحتاج إلى تعريف.

الدراسات السابقة:

يتكامل هذا البحث مع البحوث والدراسات التي تناولت مفهوم الترابط بين تصحيح أعمال القلب واستقامته وصحة أعمال الجوارح التي هي مظهر لصلاح القلب وأمارة سلامته، ولاسيما الدراسات التي

اهتمت بمفهوم الظاهر والباطن فقد تشترك في جوانب متعلقة بتأصيل الترابط الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأكدته الشريعة ومنها:

– التلازم بين الظاهر والباطن وأثره على الأسماء والأحكام /د.أحمد بن محمد اللهيبي، مجلة الشريعة والقانون، دقهلية، المجلد ١٩ العدد ٥، ٢٠١٧م

– العلاقة بين الظاهر والباطن في تحقيق الإيمان بين أهل السنة والمخالفين د.أسماء توفيق بركات

– تلازم الظاهر والباطن دراسة عقدية د.أحمد علي مصلح مزروع، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، المجلد ١٧ العدد ٤٩، ٢٠٢٣م

– أعمال القلوب وأثرها في التشريع الإسلامي د. محمد تركي كتوع، مجلة مقاربات، المجلس السوري الإسلامي، العدد التاسع ١٤٤٢

مع الاعتناء في هذا البحث ببيان أسباب توهم الانفكاك بين الظاهر والباطن، والآثار السيئة المترتبة على هذه الدعوى، وإظهار الانسجام والترابط بين أعمال القلوب والجوارح وعدم استغناء أحدهما في صحته واستقامته عن الآخر.

خطة البحث: يشتمل البحث علي:

مقدمة، وفيها ذكر أهمية البحث، مشكلته، ومنهجه، وأسباب اختيار الموضوع، وإجراءاته، وخطته.

المبحث الأول: كمال الإسلام وشموله.

المبحث الثاني: منشأ اضطراب الفريقين.

المبحث الثالث: آثار التفريق بين الشريعة والسلوك.

المبحث الرابع: مظاهر التلازم بين الشريعة والسلوك.

الخاتمة: تشمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: كمال الإسلام وشموله:

الإسلام هو الدين الكامل، والنعمة التامة، والشِّرعة والمنهاج لخير أمة أخرجت للناس. قال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [سورة المائدة:٣] فقد أكمل الله لهذه الأمة دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم صلى الله عليه وسلم، فلا دين إلا ما شرعه، وكل ما أخبر به فهو حق وصدق[١]، كما قال تعالى: {وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا} [سورة

الأنعام:١١٥]. وقال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [سورة البقرة:١٤٣].

قال الحافظ ابن كثير –رحمه الله–: "الوسط هنا الخيار، والأجود، ... ولما جعل الله هذه الأمة وسطًا خصها بأكمل الشرائع، وأكمل المناهج، وأوضح المذاهب، كما قال تعالى: {هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا} [سورة الحج:٧٨]

وقال: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [سورة آل عمران:١١٠] "[٢].

قال ابن سعدي –رحمه الله–: "هذا تفضيل من الله لهذه الأمة، بهذه الأسباب، التي تميزوا بها، وفاقوا بها سائر الأمم، وأنهم خير الناس للناس، نصحًا ومحبة للخير، ودعوة، وتعليمًا، وإرشادًا، وأمرًا بالمعروف، ونهيًا عن المنكر، وجمعًا بين تكميل الخلق، والسعي في منافعهم، بحسب الإمكان، وبين تكميل النفس بالإيمان بالله، والقيام بحقوق الإيمان"[٣].

وقال تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [سورة النحل:٨٩]؛ فكل ما يحتاج إليه العبد في أصول الدين وفروعه، وفي أحكام الدارين، فهو مبين في القرآن أتم تبيين، بألفاظ واضحة، ومعانٍ جلية[٤].

ومن كمال دين الإسلام، كمال أحكامه وتشريعاته، فقد احتوت كل ما يحتاج إليه الناس من أمور الدنيا والآخرة، ومن العبادات والأخلاق والسلوك...

حتى قيل لسلمان –رضي الله عنه–: "قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة؟ قال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم"[٥].

ومن تمام هذه الشريعة وكمالها، أنها جاءت متوازنة، لم يطغ فيها جانب على آخر، ولم تعتن بجانب وتهمل الآخر...

فما من احتياج إلا لبَّته على أكمل وجه، وما من رغبة روحية، أو جسدية مستقيمة، إلا أفسحت أمامها أهدى السبل للوصول إلى أكمل الغايات.

ومن كمالها وتمامها، ارتباطها في جُلِّ أحكامها بالأخلاق الفاضلة، والآداب السامية، فلا تكاد تجد حكمًا واحدًا، لا تظهر له علاقة جليلة بخلق كريم...

فمن الضوابط الأخلاقية، والآداب في الصيام، ترك اللغو، والنميمة، وغيرها، من الخصال الذميمة، التي تفسد الصيام، وتجرده من معانيه الحقيقية، وتحول دون تحقق المقصود من وراءه، ألا وهو تهذيب النفوس، وتقويم السلوك، ووصفت بأنها حصول التقوى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة البقرة:١٨٣].

وفي الحديث: «من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه»(٦).

والعكس بالعكس، إذ لو حرص الإنسان على التحلي بالصفات الحميدة، والأخلاق الفاضلة، كان صيامه سترًا له من النار.

فعن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن ربكم يقول: كل حسنة بعشر أمثالها، إلى سبعمائة ضِعف، والصوم لي وأنا أجزي به، الصوم جُنة من النار، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل: إني صائم"(٧).

كما نجد أيضا في الحج قوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} [سورة البقرة:١٩٧].

ومهما تعددت تفسيرات "الفسوق"(٨) فإن الربط بين اجتناب المعاصي، وأداء فريضة الحج، في المكان المقدس –الحرم– في صحته وتمامه ظاهر.

المبحث الثاني: منشأ اضطراب الفريقين:

هناك عدد من العوامل والمؤثرات أدت إلى حصول اللبس وتوهم الانفكاك، وعدم التلازم بين العلم بالأحكام وأدائها، والاهتمام بتزكية النفوس وإصلاحها، وهذه العوامل تختلف في أثرها لدى كل من المتفقهة، وأرباب السلوك، وفي شمولها لهما، أو اختصاص بعضها بأحدهما، ومنها:

أولا: تلقي الهدي في الشريعة والسلوك، من غير الكتاب والسنة وآثار السلف:

قال تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [سورة النحل:٨٩]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [سورة النساء:٥٩].

ففي الكتاب والسنة البيان لكل ما يحتاج إليه، في العلم والإرادة والسلوك وغيرهما، وفي فهم الصحابة –رضي الله عنهم–، والسابقين من فضلاء هذه الأمة ما يكفي في فهم المعاني الصحيحة الواردة في ذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "العلم المشروع، والنسك المشروع، مأخوذ عن أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم فمن بنى الكلام في العلم –الأصول والفروع– على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن

السابقين، فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية، والأعمال البدنية على الإيمان والسنة، والهدى الذي كان عليه محمد صلي الله عليه وسلم، فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريقة أئمة الهدى"(٩).

وقال في بيان وجوب الأخذ بما جاء به الكتاب والسنة، من الشريعة والتعبد، وبطلان ما خالفهما: "وأنت تجد كثيرًا من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة لا يراهم شيئًا، ولا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئًا، وترى كثيرًا من المتصوفة والمتفقرة لا يرى الشريعة والعلم شيئًا، بل يرى التمسك بها منقطعًا عن الله، وأنه ليس عند أهلها مما ينفع عند الله شيئًا، وإنما الصواب أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق، وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل"(١٠).

ويقرر ابن القيم –رحمه الله– أن السلوك وتزكية النفوس، لا يكون إلا عن طريق الرسل عليهم السلام، يقول: "وتزكية النفوس مسلم إلى الرسل؛ وإنما بعثهم الله لهذه التزكية، وولاهم إياها، وجعلها على أيديهم دعوة وتعليمًا، وبيانًا، فهم المبعوثون لعلاج نفوس الأمم. قال تعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [سورة الجمعة:٢].

وتزكية النفوس أصعب من علاج الأبدان وأشد، فمن زكى نفسه بالرياضة والمجاهدة والخلوة التي لم يجئ بها الرسل فهو كالمريض الذي يعالج نفسه برأيه، وأين يقع رأيه من معرفة الطبيب؟ فالرسل أطباء القلوب، فلا سبيل إلى تزكيتها وصلاحها إلا من طريقهم، وعلى أيديهم وبمحض الانقياد والتسليم لهم"(١١).

وكذلك الحافظ الذهبي –رحمه الله– عندما ذكر السلوك الصحيح، لا نجده يورد إلا ما دلَّ عليه الدليل(١٢).

وقد أشار شيخ الإسلام –رحمه الله– إلى ما وقع من كثير من المتأخرين المنتسبين للفقه والتصوف والزهد من بعد الإعراض عن التلقي عن الكتاب والسنة واتباع طريق الصحابة –رضي الله عنهم– والتابعين، الذين نطق الكتاب والسنة بمدحهم، والثناء عليهم والرضوان عنهم فقال: "ثم المتقدمون الذين وضعوا طرق "الرأي" و"الكلام" و"التصوف" وغير ذلك: كانوا يخلطون ذلك بأصول من الكتاب والسنة والآثار، إذ العهد قريب، وأنوار الآثار النبوية بعد فيها ظهور، ولها برهان عظيم، وإن كان عند بعض الناس قد اختلط نورها بظلمة غيرها.

فأما المتأخرون فكثير منهم جرد ما وضعه المتقدمون، مثل من صنف في "الكلام" من المتأخرين فلم يذكر إلا الأصول المبتدعة وأعرض عن الكتاب والسنة..

وكذلك من صنف في "الرأي" فلم يذكر إلا رأي متبوعه وأصحابه، وأعرض عن الكتاب والسنة، ووزن ما جاء به الكتاب والسنة على رأي متبوعه ككثير من أتباع أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وكذلك من صنف في "التصوف" و"الزهد" جعل الأصل ما روي عن متأخري الزهاد، وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين، كما فعل صاحب "الرسالة" أبو القاسم القشيري(١٣)، وأبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي(١٤).."(١٥).

كما بيّن –رحمه الله– أن أصل ضلال من ضلّ ومنشأ ذلك هو تقديم الرأي واتباع الهوى على اتباع أمر الله، فقال: "وأصل ضلال من ضل هو بتقديم قياسه على النص المنزل من عند الله، واختياره الهوى على اتباع أمر الله"(١٦).

وعدّ ابن القيم –رحمه الله– أهل الرأي من الفقهاء الذين قدموا الرأي والقياس، والمتصوفة الذين يتلقون من أذواقهم وكشوفاتهم الباطلة، ويزعمون أنهم أرباب الحقيقة والعلوم الباطنة وأن ما عداهم من أهل العلوم الظاهرة أرباب الشريعة من المعارضين للوحي بآرائهم(١٧).

وبمثل ما ذكره ابن القيم –رحمه الله–، قال ابن العز في شرح الطحاوية: "ولا شك أن من لم يُسَلِّم للرسول، نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، أو يُقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول"(١٨).

ثانيا: تهوين الفقهاء من أعمال القلوب والمتعبدة من أعمال الجوارح:

من تمام الإسلام وكمال تشريعاته التوازن في كافة جوانبه فلا يطغَ جانب فيه على الآخر، ولا اعتناء لجانب وإهمال للآخر، فما من احتياج مادي أو معنوي إلا لبَّاه على أكمل وجه، وما من رغبة روحية أو جسدية مستقيمة إلا أتاح أمامها أهدى السبل للوصول إلى أكمل الغايات.

بل من تمام الإسلام وكماله ارتباط جُلَّ أحكامه بالأخلاق العظيمة، والآداب السامية، فلا تكاد تجد حكمًا واحدًا لا تظهر له علاقة جلية بخلق كريم، فإن كان حكمًا تعبديًا فإن موجبه طاعة من يستحق الطاعة، وشكر المنعم، وإيثار الحق.. وهي مكارم أخلاقية لا تخفى.

وإن كان من أحكام المعاملات، فأحكام المعاملات تدور رحاها على قواعد أخلاقية أصيلة كإقامة الحق، وتحقيق العدل.

وقد ذم الله تعالى عمل أهل الكتاب ببعضه، وتركهم العمل بالبعض الآخر، فقال: {أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [سورة البقرة:٨٥]، وأوجب الأخذ بكل ما جاء في الكتاب

والسنة من الأحكام والأخلاق وغيرها، فقال: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [سورة الحشر:٧].

وقد حمل الاستهانة في العمل بما جاء في الكتاب والسنة من الحث على إصلاح النفوس وتزكيتها من المتفقهة، وانشغالهم بالشعائر الظاهرة، وصرف همتهم لها، بعض أرباب القلوب إلى الإقبال على أعمال القلوب، وصرف همتهم لها كذلك والانشغال بها عن الشعائر والعبادات الظاهرة ظنًا منهم أن الغاية والمطلوب هو إصلاح القلب واستقامته لأن الجوارح تبع له(١٩).

وزكاة أعمال الجوارح وقبولها مرتبط بالأعمال الباطنة من الصدق والتوكل وغيرها، كما أن تزكية النفس وإصلاحها مع إهمال الشعائر الظاهرة من الواجبات كالصلاة والزكاة لا ينفع.

والتلازم بين العمل الظاهر والباطن معلوم، فإن صحة كلٍّ منهما يؤثر في صحة الآخر، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "وإذا قام بالقلب التصديق به، والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الباطنة، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه"(٢٠).

وقال الشاطبي: "الأعمال الظاهرة في الشرع دليل على ما في الباطن، فإن كان الظاهر منخرمًا حُكِم على الباطن بذلك، أو مستقيمًا حُكم على الباطن بذلك أيضًا، وهو أصل عام في الفقه، وسائر الأحكام العاديات، والتجريبيات، بل الالتفات إليهما من هذا الوجه نافع في جملة الشريعة جدًا"(٢١).

ثالثا: الفكر الإرجائي(٢٢):

ابتليت الأمة عبر التاريخ بنماذج للانفصام بين الفكر والتطبيق، بين العلم والعمل..

ومن تلك الفتن والنماذج بدعة الإرجاء، الذي أعطى مفهومًا منحرفًا للعبادة بمفهومها الشامل "للواجبات الظاهرة والتعبدات والأخلاق"، حيث قصر الإيمان في مجرد التصديق، وأخرج العمل من مسمى الإيمان ومقتضياته، حتى اشتد نكير السلف لها والتخويف من خطرها، فقد قال الزهري(٢٣): "ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء"(٢٤).

وخلاف مرجئة الفقهاء مع جمهور أهل السنة هو اختلاف في العمل الظاهر، كالصلاة والصيام والحج..، فهم يقولون: أنه ليس من الإيمان، وإنما هو شرط في الإيمان، إما شرط صحة، وإما شرط كمال. فالإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، وقال به منهم بعض من عرف بالعبادة.

وأما غلاة المرجئة فإن الإيمان هو مجرد المعرفة فقط، فإذا عرف المرء ربه فهو مؤمن! وإن لم يؤد الصلاة أو الزكاة.

قال شيخ الإسلام: "والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول الجهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس، وفرعون، وغيرهما كفارًا مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلب في الإيمان، لزمهم قول جهم[٢٥]، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح -أيضًا- فإنها لازمة لها..

والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم، ومن اتبعه...

والقول الثاني من يقول: هو مجرد القول باللسان..، والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم"[٢٦]

رابعا: الإعراض عن العلم ودواعيه لدى أرباب السلوك:

من أسباب الانحراف في باب السلوك الإعراض عن العلم ودواعيه، والسير من السالكين على جادة الذوق[٢٧] والوجد[٢٨]..

والصوفية عمومًا رغبتهم في العلم قليلة، وإعراضهم عنه وتزهيدهم فيه مشهور، فلبَّس عليهم الشيطان، وتلاعب بهم، فأوقعهم في الإفراط والتفريط.

يقول ابن الجوزي: "كان أوائل الصوفية يقرون بأن التعويل على الكتاب والسنة، وإنما لبَّس عليهم الشيطان لقلة علمهم" [٢٩].

ومن أقوالهم في تزهيد طلب العلم والتخويف منه، قول بعضهم: "إذا طلب الرجل الحديث، أو تزوج، أو سافر في طلب المعاش، فقد ركم إلى الدنيا"[٣٠].

وبلغ الأمر في الانحراف والغلو في الإعراض عن علم الكتاب والسنة زعم المتصوفة بأنهم يتلقون علومهم عن الله بلا واسطة[٣١].

ولم يكتف المتصوفة بالتقليل والتنفير من طلب العلم، بل قللوا من شأن علماء الشريعة، ووصفوهم بأنهم علماء الظاهر -علماء الرسوم-، الذين لا يفهمون شيئًا عن الحقائق، وأنهم هم أرباب الحقائق وعلماؤها[٣٢].

ومن أجل هذا طلب المتصوفة الحق والهداية في غير الكتاب والسنة، من خلال علومهم ورياضاتهم التي يسمونها مجاهدات[٣٣]، فحصل لهم التخبط والضياع.

قال أبو حامد الغزالي: "اعلم أن ميل أهل التصوف إلى الإلهية دون التعليمية، ولذلك لم يتعلموا، ولم يحرصوا على دراسة التعلم، وتحصيل ما صنفه المصنفون، بل قالوا: الطريق تقديم المجاهدات.. والإقبال على الله تعالى بكنه الهمة، وذلك بأن يقطع الإنسان همه عن الأهل والمال والولد والعلم، ويخلو نفسه في زاوية، ويقتصر على الفرائض والرواتب، ولا يقرن همه بقراءة القرآن، ولا بالتأمل في نفسه، ولا يكتب حديثًا ولا غيره، ولا يزال يقول "الله الله الله"، إلى أن ينتهي إلى حال يترك تحريك اللسان ثم يمحو عن القلب صورة اللفظ" (٣٤).

وقد وصف الإمام ابن الجوزي –رحمه الله– هذا التخبط الذي وقع للمتصوفة، وبيّن أن أصله الإعراض عن العلم، واعتقاد أن العمل بالرياضات والمجاهدات هو المقصود، وأنهم لما غاب عنهم العلم الذي يهديهم، ويرشدهم، لبّس عليهم الشيطان، وأوقعهم في الضلالات، حيث قال: "وكان أصل تلبيسه عليهم أن صدهم عن العلم، وأراهم أن المقصود العمل، فلما أطفأ مصباح العلم عندهم تخبطوا في الظلمات، فمنهم من أراه أن المقصود من ذلك ترك الدنيا جملة، فرفضوا ما يصلح أبدانهم، .. ومنهم من كان لقلة علمه يعمل بما يقع عليه من الأحاديث الموضوعة وهو لا يدري، ثم جاء أقوام يتكلمون لهم في الجوع والفقر والوساوس والخطرات وصنفوا في ذلك..

ثم ما زال الأمر ينمي والأشياخ يضعون لهم أوضاعًا ويتكلمون بواقعاتهم، ويتفق بعدهم عن العلماء، لا بل عن رؤيتهم ما هم فيه أو في العلوم حتى سموه العلم الباطن، وجعلوا علم الشريعة العلم الظاهر"(٣٥).

ووصف كذلك ابن القيم –رحمه الله– كيد الشيطان للمتصوفة، وإضلاله لهم، ووقوعهم في المنكرات والطوام، بإعراضهم عن التقيد بالكتاب والسنة، وتحسينه لهم رياضة النفوس وتهذيبها، ومجافاتهم للفقهاء وأرباب العلوم وغيرهم ممن سواهم.. حيث قال: "ومن كيد الشيطان ما ألقاه إلى جهال المتصوفة من الشطح والطامات، وأبرز لهم في قالب الكشف(٣٦)من الخيالات فأوقعهم في أنواع الأباطيل والترهات، وفتح لهم أبواب الدعاوي الهائلات، وأوحى إليهم أن وراء العلم طريقًا إن سلكوه أفضى بهم إلى الكشف العياني، وأغناهم عن التقيد بالسنة والقرآن، فحسَّن لهم رياضة النفوس وتهذيبها، وتصفية الأخلاق والتجافي عما عليه أهل الدنيا وأهل الرياسة والفقهاء وأرباب العلوم، والعمل على تفريغ القلب وخلوه من كل شيء حتى ينقش فيه الحق بلا واسطة تعلم..، فإذا أنكره عليهم ورثة الرسل قالوا: لكم العلم الظاهر، ولنا الكشف الباطن، ولكم ظاهر الشريعة وعندنا باطن الحقيقة..، فلما تمكَّن هذا من قلوبهم سلخها من الكتاب والسنة والآثار، كما ينسلخ الليل من النهار، ثم أحالهم في سلوكهم على تلك الخيالات.. وكلما ازدادوا بعدًا وإعراضًا عن القرآن وما جاء به الرسول كان هذا الفتح على قلوبهم أعظم"(٣٧).

خامسا: ضعف الإيمان:

الإيمان أعظم واجب كلف به الإنسان في هذه الحياة، فهو حق الله عز وجل على عباده، ومن حققه كان له الفوز والفلاح والتمكين، ومن أخلَّ به كان له الخسران المبين.

وهذا الإيمان له أسباب تؤدي إلى زيادته كمعرفة الله ومعرفة أسمائه، والعلم النافع المتعلق بكتاب الله وسنة رسوله، وتعلم مسائل الحلال والحرام، وغير ذلك من العلوم التي تُقرب العبد من ربه عز وجل، قال تعالى: {وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا} [سورة طه:١١٤].

فكلما كانت المعرفة به تعالى أتم، والعلم به أكمل، كانت الخشية له أعظم وأكثر[٣٨]، كما قال تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [سورة فاطر:٢٨].

وإذا تخلفت أسباب زيادة الإيمان، وتهاون المرء في المحافظة على إيمانه نقص إيمانه، وانحرف عن الطريق القويم، وقصر في أداء الواجبات وترك المنهيات.

قال عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-: "إن للإيمان فرائض وشرائع، وحدودًا، وسننًا، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان"[٣٩].

وفي الحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن"[٤٠]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "والله لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه"[٤١].

فنقص الإيمان له أثره السيء في ترك الطاعة، وفعل المعصية، وسوء الأخلاق.

فالصلة والارتباط بين صحة الإيمان وأداء الواجبات، وحسن الأخلاق متينة، فإذا نقص الإيمان في القلب نقصت الأعمال الظاهرة والباطنة، فإن البدن والجوارح تتحرك وفق ما يقوم بالقلب.

قال شيخ الإسلام: "إذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة، كان ذلك نقص ما في القلب من الإيمان فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة، بل يلزم من وجود هذا كاملًا وجود هذا كاملًا، كما لزم من نقص هذا نقص هذا، إذ تقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول أو عمل، كتقدير موجب بلا موجبه، وعلة تامة بلا معلولها، وهذا ممتنع"[٤٢].

وقال الشاطبي: "الأعمال الظاهرة في الشرع دليل على ما في الباطن، فإن كان الظاهر منخرمًا حُكم على الباطن بذلك، أو مستقيمًا حُكم على الباطن بذلك أيضًا، وهو أصل عام في الفقه وسائر الأحكام العاديات، والتجريبيات، بل الالتفات إليهما من هذا الوجه، نافع في جملة الشريعة جدًا"[٤٣].

سادسا: الاشتغال بدقائق السلوك عن الواجبات الظاهرة:

حرص السلف على الاشتغال بما ينفع، فاجتهدوا في طاعة الله تعالى والاتباع، وانقادوا لشرعه وحكمه، دون الخوض فيما لا طائل وراءه من إشارات صوفية، أو مسالك كلامية، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي يداوم عليه صاحبه"(٤٤).

ومن الأمور التي ينبغي التفطن لها عدم الخوض والتدقيق من المرء في أمور لا تصلح لحاله، ولا تستقيم مع أعماله، فإن ذلك قد يؤدي إلى الانشغال عما هو آكد فرضًا من فعل الواجبات الظاهرة، وترك المحرمات الظاهرة.

قال الحافظ ابن رجب: "وها هنا أمر ينبغي التفطن له وهو أن التدقيق في التوقف عن الشبهات، إنما يصلح لمن استقامت أحواله كلها، وتشابهت أعماله في التقوى والورع، فأما من يقع في انتهاك المحرمات الظاهرة، ثم يريد أن يتورع عن شيء من دقائق الشبه، فإنه لا يحتمل له ذلك، بل يُنكر عليه، كما قال ابن عمر لمن سأله عن دم البعوض من أهل العراق: يسألوني عن دم البعوض، وقد قتلوا الحسين"(٤٥).

ودخل الحسن البصري –رحمه الله– المسجد فقعد إلى جانب حلقة يتكلمون، فأنصت لحديثهم، ثم قال: "هؤلاء قوم ملوا العبادة، ووجدوا الكلام أهون عليهم، وقلَّ ورعهم فتكلموا"(٤٦).

وقال الأوزاعي –رحمه الله–: "إن المؤمن يقول قليلًا ويعمل كثيرًا، وإن المنافق يقول كثيرًا ويعمل قليلًا"(٤٧).

وكان الإمام مالك –رحمه الله– يقول: "الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه..، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل"(٤٨).

ولما سئل عن طلب العلم قال: "حسن جميل، لكن انظر الذي يلزمك من حين تصبح إلى أن تمسي فألزمه"(٤٩).

سابعا: زعم غلاة المتصوفة أن الشريعة لعوام المسلمين:

من العوامل التي أدت إلى انحراف المتصوفة وتقصيرهم في أداء التكاليف الشرعية تفريقهم بين الحقيقة والشريعة، وأن الحقيقة غير الشريعة.

يقول القشيري: "الشريعة أمر بالتزام العبودية، والحقيقة مشاهدة الربوبية)) ثم قال: ((فالشريعة أن تعبده، والحقيقة أن تشهده، والشريعة قيام بما أمر، والحقيقة شهود لما قضى وأظهر"(٥٠).

وقال أبو الفيض المنوفي(٥١): "إن القوم يرجعون بسند طريقهم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث أن جبريل عليه السلام نزل بالشريعة أولًا، فلما تقررت ظواهر الشريعة واستقرت، نزل إليه بالحقيقة المقصودة،

والحكمة المرجوة.. من أعمال الشريعة، فخص الرسول صلى الله عليه وسلم بباطن الشريعة بعض أصحابه دون بعض"(٥٢).

ثم قال: "وأول من أظهر علم القوم وتكلم فيه سيدنا علي"(٥٣)، وذكر السلسلة الصوفية في تلقي العلوم اللدنية(٥٤).

ثم بين استمرار هذه الطريق فقال: "ثم انتشر هذا الطريق انتشارًا لا ينقطع حتى ينقطع عمر الدنيا"(٥٥).

فهذا يدل على أن القوم يعتقدون بأن هناك علمًا آخر غير العلم الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم لعامة الأمة، وأنه خصَّ به أناسًا دون آخرين!!

ودعوى تلقي العلوم عن الله بواسطة أو بغير واسطة دعوى كاذبة؛ فإن الدين كمل، والنبوة ختمت، كما قال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [سورة المائدة:٣].

وكما قال سبحانه: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا} [سورة الأحزاب:٤٠].

وقد أدى ادعاء المتصوفة بأن هناك علمًا يسمى علم الحقيقة يختلف تمامًا مع علم الشريعة إلى الاستهتار بعلم الشريعة، وزعم أنها ما جاءت إلا للعوام لضيق عقولهم عن استيعاب المعاني العلوية، دون الالتزام برسوم أو أشكال معينة..

فقد قال أبو طالب المكي(٥٦)عن أحد المتصوفة أنه قال: "إن الله سبحانه وتعالى اطلع على قلوب طائفة من عباده فلم يرها تصلح لمعرفته ولا موضعًا لمشاهدته فرحمها فوهب له العبادات والأعمال الصالحة"(٥٧).

وكأنهم قد أسقطوا الأوامر والنواهي التي أنزلها الله في كتابه وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم عنهم، لأنه ليس ثمة إسلام مجرد من العبادات، والأعمال الصالحة(٥٨).

فالصلاة والصوم، والحج والزكاة هي عبادات العوام، وأما هم فيسمون أنفسهم الخاصة أو خاصة الخاصة، ولذلك فإنهم لهم عبادات خاصة تختلف عن عبادات العامة، خصوصًا بعد وصول أحدهم درجة اليقين كما يزعمون.

وقد أورد الشعراني في ترجمة أوليائهم فقال: "كان أصله جمالًا عند بعض الأمراء، ثم حصل له الجذب(٥٩)... وكان له كشف ومثاقلات للناس الذين ينكرون عليه، وكان رضي الله عنه يأكل في نهار رمضان ويقول: أنا معتوق أعتقني ربي، وكان كل من أنكر عليه يعطبه في الحال، وكان رضي الله عنه يتظاهر ببلع الحشيش فوجدوها حلاوة، وكان قد أعطاه الله التمييز بين الأشقياء والسعداء في هذه الدار"(٦٠).

وأهل وحدة الوجود[٦١]، لا شيء يحرم عندهم، لأن الكل عين واحدة، وفعل الخير، وفعل الشر، والقبيح والحسن، إنما هي أفعال لا فروق بينه لاحتواء الذات لها كلها[٦٢].

ووصل الأمر إلى أن صرح المتصوفة بأن علماء الظاهر –علماء الشريعة– ليسوا بحجة على علماء الباطن كما يسمونهم أيضًا –وهم علماء الحقيقة عندهم– لأن علماء الحقيقة يعلمون علمًا لدنيًّا يتلقونه عن الله مباشرة حسب زعمهم، أما علماء الشريعة فلا يعلمون إلا الكتاب والسنة، وهذه لا قيمة لها في نظرهم.

وفي هذا نقل ابن عجيبة[٦٣] عن بعض المتصوفة أنه قال: "لا تجعلوا أهل الظاهر حجة على أهل الباطن"[٦٤].

وعلل ذلك ابن عجيبة بما لدى علماء الباطن –علماء الحقيقة–، من معاني وعبارات لا يدركها غيرهم، فقال: "لأن أهل الباطن نظرهم دقيق، وغزلهم رقيق لا يفهم إشارتهم غيرهم"[٦٥].

المبحث الثالث: آثار التفريق بين الشريعة والسلوك:

الإسلام هو الدين الكامل في أحكامه وكل ما يحتاج إليه في أمور الدنيا والآخرة، ومن التشريعات والسلوك..، فلا ميل فيه لجانب وترك لآخر..، وكل جانب متمم للجانب الآخر ومرتبط به.

وقد نتج عن توهم الفصل بين الأحكام والشعائر والأخلاق والسلوك آثاراً متعددة منها:

أولا: العمل ببعض الكتاب وترك العمل بالبعض الآخر:

فقد ذم الله تعالى أهل الكتاب وعاب عليهم عملهم ببعض ما أنزل إليهم في كتابهم وتركهم العمل بالبعض الآخر، فقال تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [سورة البقرة:٨٥].

وقد أوجب الله الأخذ بكل ما جاء في الكتاب والسنة من الشريعة والسلوك وغيرها..، قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [سورة الحشر:٧].

قال الحافظ ابن كثير: "أي: مهما أمركم به فأفعلوه، ومهما نهاكم عنه فاجتنبوه، فإنه إنما يأمر بخير، وإنما ينهى عن شر"[٦٦].

وفي الحديث: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه"[٦٧].

والجمع بين القيام بالفرائض والشعائر المتعلقة بحقوق الله، والقيام بحقوق العباد هو حال الكُمَّل، ولا يقوى عليه كل أحد.

قال الحافظ ابن رجب -رحمه الله- عند شرحه لحديث: "وخالق الناس بخلق حسن"[٦٨] -: "هذا من خصال التقوى، ولا تتم التقوى إلا به، وإنما أفرده بالذكر للحاجة إلى بيانه، فإن كثيراً من الناس يظن أن التقوى هي القيام بحق الله دون حقوق عباده، فنُص له على الأمر بإحسان العشرة للناس، فكثيراً ما يغلب على من يعتني بالقيام بحقوق الله، والانعكاف على محبته وخشيته وطاعته، إهمال حقوق العباد بالكلية أو التقصير فيها، والجمع بين القيام بحقوق الله، وحقوق عباده عزيز جدًا لا يقوى عليه إلا الكُمَّل من الأنبياء والصديقين" [٦٩].

ولهذا حمل التقصير في العمل بما جاء في الكتاب والسنة من وجوب امتثال الطاعات والالتفات إلى أعمال السلوك والقلوب والقيام بحقوق العباد بعض المنتسبين إلى الفقه، والسلوك على التقليل مما عليه الآخر وعدم استحسان ما هو عليه.

والحق أن كل ما شرعه الله تعالى وبينه رسوله صلى الله عليه وسلم أحق واجب القبول له والعمل بمقتضاه.

قال شيخ الإسلام واصفًا حال كثير من أهل الفقه وأرباب القلوب تجاه ذلك: "وأنت تجد كثيراً من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة لا يراهم شيئًا، لا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئًا، بل يرى المتمسك بها منقطعًا عن الله، وأنه ليس عند أهلها مما ينفع عند الله شيئًا، وإنما الصواب أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق، وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل" [٧٠].

ثانيا: تضييق مفهوم العبادة:

العبادة بمعناها الواسع تشمل أداء كل ما أحبه الله وارتضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة[٧١]، مع كمال الحب والذل والخضوع[٧٢].

فالصلاة والزكاة والصيام.. وصدق الحديث، والإنابة لله، والوفاء بالعهد وأمثالها هي من العبادات التي يتقرب بها لله تعالى.

فمفهوم العبادة في الإسلام أعم وأشمل مما يعتقد أو يظن من مجرد الاقتصار على فعل الشعائر الظاهرة، أو الباطنة فقط، فالعبادة التي أوجبها الله هي تعظيمه عز وجل والخضوع والتذلل له، وإفراده بالطاعة المطلقة.

قال شيخ الإسلام: "يقال -تيم الله- أي: عبد الله فالمتيم المعبد لمحبوبه، ومن خضع لإنسان مع بغض له فلا يكون عابدًا، ولو أحب شيئًا ولم يخضع له لم يكن عابدًا له، كما قد يحب ولده وصديقه.

ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله، بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله عنده أعظم من كل شيء، بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله، فكل ما أحب لغير الله فمحبته فاسدة، وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلًا" (٧٣).

قال تعالى: {قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (١٦٣)} [سورة الأنعام:١٦٢-١٦٣].

يقول ابن القيم –رحمه الله–:"إن لله على العبد عبوديتين، عبودية باطنة، وعبودية ظاهرة، فله على قلبه عبودية، وعلى لسانه وجوارحه عبودية، فقيامه بصورة العبودية الظاهرة مع تعريه عن حقيقة العبودية الباطنة مما لا يقربه إلى ربه، ولا يوجد له الثواب وقبول عمله.

ولما رأى بعض أرباب القلوب طريقة هؤلاء الفقهاء انحرف عنها هو إلى أن صرف همه إلى عبودية القلب، وعطل عبودية الجوارح وقال المقصود قيام القلب بحقيقة الخدمة والجوارح تبع.

والطائفتان متقابلتان أعظم تقابل، هؤلاء لا التفات لهم إلى عبودية جوارحهم ففسدت عبودية قلوبهم، وأولئك لا التفات لهم إلى عبودية قلوبهم، ففسدت جوارحهم.

والمؤمنون العارفون بالله وبأمره قاموا له بحقيقة العبودية ظاهرًا وباطنًا، وقدموا قلوبهم في الخدمة، وجعلوا الأعضاء تبعًا لها، فأقاموا الملك وجنوده في خدمة المعبود، وهذا هو حقيقة العبودية"(٧٤).

ثالثا: ظهور البدع:

إن من أعظم ما فرق الأمة، وأوهن جسدها، الابتداع في دين الله، لذلك جاء النهي عن اتباع السبل، والأمر باتباع الصراط المستقيم، يقول الله تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة الأنعام:١٥٣].

وجاء الأمر بطاعة الله، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، والتحذير من الإحداث في الدين، الذي لا يكون إحداثًا إلا بترك سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [سورة النساء:٥٩].

وقال تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا} [سورة الأحزاب:٣٦].

وقال: "إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلال"(٧٥).

وقد وجد عند كثير من المنتسبين للفقه انحراف في مفهوم التعبد بالطاعات القلبية من النظر إلى النية وتجديد الإخلاص في العمل لله والتوكل عليه ونحوها من عبادات القلب، مع أن أعمال الأبدان، لا تكون مقبولة إلا إذا صلحت أعمال القلب.

قال شيخ الإسلام: "الأعمال الظاهرة لا تكون صالحة مقبولة إلا بتوسط عمل القلب" (٧٦). فمثلًا: الصلاة لها ظاهر وهي الأركان والواجبات والسنن، ولها باطن وهو الخشوع والإخلاص ونحوهما.

كما وجد عند كثير من أرباب القلوب والتصوف من انحراف عن الطاعات الشرعية، بسبب ما حصل من التحقيق في أعمال القلب فتناول ما حرم الله من المطاعم، وتعبد بالعبادات البدعية. قال شيخ الإسلام: "ولهذا كثر في المتفقهة من ينحرف عن طاعات القلب وعباداته من الإخلاص لله، والتوكل عليه، والمحبة له، والخشية منه، ونحو ذلك، وكثُر في المتفقرة والمتصوفة من ينحرف عن الطاعات الشرعية، فلا يسألون إذا حصل لهم توحيد القلب وتأهله أن يكون ما أوجبه الله من الصلوات، وشرعه من أنواع القراءة والذكر والدعوات أن يتنولوا ما حرم الله من المطاعم، وأن يتعبدوا بالعبادات البدعية من الرهبانية ونحوها، ويقاضوا بسماع المكاء والتصدية عن سماع القرآن"(٧٧).

وقال –رحمه الله– مبينًا المنهج الصحيح الواجب اتباعه في العلم والعمل، ومحذرًا من الخروج عنه، ومآل السالك لغيره: "الصراط المستقيم يشتمل على علم وعمل، علم شرعي، وعمل شرعي، فمن علم ولم يعمل بعلمه كان فاجرًا، ومن عمل بغير علم كان ضالًا...، فمن دعا إلى العلم دون العمل المأمور به كان مضلًا، ومن دعا إلى العمل دون العلم كان مضلًا، وأضل منهما من سلك في العلم طريق أهل البدع؛ فيتبع أمورًا تخالف الكتاب والسنة يظنها علومًا وهي جهالات، وكذلك من سلك في العبادة طريق أهل البدع فيعمل أعمالًا تخالف الأعمال المشروعة يظنها عبادات وهي ضلالات.

فهذا وهذا كثير في المنحرف المنتسب إلى فقه أو فقر..

فالسالك طريق "الفقر والتصوف والزهد والعبادة" إن لم يسلك بعلم يوافق الشريعة، وإلا كان ضالًا عن الطريق، وكان ما يفسده أكثر مما يصلحه.

والسالك من "الفقه والعلم والنظر والكلام"، إن لم يتابع الشريعة ويعمل بعلمه، وإلا كان فاجرًا ضالًا عن الطريق"(٧٨).

رابعا: ذم أهل الفقه والسلوك بعضهم البعض:

فترى كثيراً من أهل الفقه لا يرى المتعبدة والصوفية شيئًا، بل يعدهم ضلالًا، ولا يرى عندهم شيئًا من العلم والهدى، وكذلك حال كثير من المتصوفة وأصحاب السلوك، لا يرى المتفقهة وما هم عليه من العلم شيئًا، ولا أن ما عندهم مما ينفع صاحبه عند الله..

قال شيخ الإسلام: "وأنت تجد كثيراً من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة لا يراهم شيئًا، ولا يعدهم إلا جهالًا ضلالًا، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئًا، بل يرى المتمسك بها منقطعًا عن الله، وأنه ليس عند أهلها مما ينفع عند الله شيئًا، وإنما الصواب أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق، وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل"(٧٩).

بل بلغ الأمر بالمتصوفة إلى تقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة وادعو أن الحقيقة غير الشريعة.

ويعني المتصوفة بهذا المصطلح بأن في الإسلام علمين؛ علم يخص أهل الظاهر، وهم أهل الشريعة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم بكل ما فيها من عقائد وعبادات..

وعلم يطلقون عليه علم الحقيقة، وهو الذي يعبرون عنه بالعلم اللدني.

يقول القشيري: "الشريعة أمر بالتزام العبودية، والحقيقة مشاهدة الربوبية"(٨٠)

ولأجل ذلك ادعى المتصوفة أن طريقة علماء الظاهر -الشريعة- عبارة عن رسوم ونصوص لا يجمعها غاية، أما ما ساروا عليه هم فإنه العلم الجامع والمعرفة الحقة المتماسكة، التي مجال عملها النية والطاعة، والإخلاص لله(٨١).

ولم يقف الأمر عند هذا بل قد صرح المتصوفة بأن علماء الظاهر -علماء الشريعة- ليسوا بحجة على علماء الباطن -وهم علماء الحقيقة- لأن علماء الحقيقة يعلمون علمًا لدنيًا خاصًا يتلقونه عن الله دون واسطة، بخلاف علماء الظاهر الذين يتلقون عن الكتاب والسنة.

يقول ابن عجيبة عن أحد المتصوفة أنه قال: "لا تجعلوا أهل الظاهر حجة على أهل الباطن"(٨٢).

وعلل ابن عجيبة فقال: "لأن أهل الباطن نظرهم دقيق، وغزلهم رقيق لا يفهم إشارتهم غيرهم"(٨٣).

خامسا: التخلف الحضاري:

لقد استطاع الإسلام أن يقيم أعظم الحضارات التي عرفها التاريخ؛ حضارة تقوم على العلم والمعرفة، وتحث على الخلق والسلوك القويم، وكل ذلك قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، اللذان هما مصدرها الأساس.

فهي حضارة تخاطب العقل والروح، وتدعو لمكارم الأخلاق ومحاسنها كما تدعو للعلم والمعرفة، فقد امتدح الله نبيه صلى الله عليه وسلم الذي أرسله فقال: {وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ} [سورة القلم:٤]، وكان

أول ما نزل على النبي صلي الله عليه وسلم، {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)} [سورة العلق:١-٥].

وامتن سبحانه بمبعث الرسول صلى الله عليه وسلم بشرع عظيم كامل شامل لجميع الخلق، فيه الهداية، والبيان، جمع فيه المحاسن ممن كان قبله، وأعطاه مالم يعط أحدًا من الأولين، ولا يعطيه أحدًا من الآخرين(٨٤)، فقال: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [سورة الجمعة:٢].

فكانوا بعد هذا التعليم والتزكية، من أعلم الخلق، بل كانوا أئمة العلم والدين، وأكمل الخلق آدابًا وأخلاقًا، وأحسنهم هديًا وسمتًا(٨٥).

وحذر مما وقع فيه أهل الكتاب الذين حملهم الله التوراة ولم يعملوا بما تعلموه منها، وبين أنهم لا فضيلة ولا مزية لهم على غيرهم؛ لعدم انتفاعهم وقيامهم بمقتضى العلم الذي فيها، فقال: {مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [سورة الجمعة:٥].

يقول الشيخ ابن سعدي -رحمه الله-: "لما ذكر تعالى منته على هذه الأمة، الذين ابتعث فيهم النبي الأمي، وما خصهم الله به من المزايا والمناقب، التي لا يلحقهم فيها أحد وهم الأمة الأمية الذي فاقوا الأولين والآخرين، حتى أهل الكتاب، الذين يزعمون أنهم العلماء والربانيون والأحبار المتقدمون، ذكر أن الذين حملهم الله التوراة من اليهود وكذا النصارى، وأمرهم أن يتعلموها، ويعملوا بما فيها، وأنهم لم يحملوها، ولم يقوموا بما حملوا به، أنهم لا فضيلة لهم، وأن مثلهم كمثل الحمار الذي يحمل فوق ظهره أسفارًا من كتب العلم، فهل يستفيد ذلك الحمار من تلك الكتب التي فوق ظهره؟ وهل يلحق به فضيلة بسبب ذلك؟ أم حظه منها حملها فقط؟ فهذا مثل علماء اليهود الذين لم يعملوا بما في التوراة، الذي من أجله وأعظمه الأمر باتباع محمد صلى الله عليه وسلم، والبشارة به، والإيمان بما جاء به من القرآن، فهل استفاد من هذا وصفه من التوراة إلا الخيبة والخسارة وإقامة الحجة عليه؟ فهذا المثل مطابق لأحوالهم" (٨٦).

والسالك طريق الفقه والعلم إن لم يتابع الشريعة، ويعمل بمقتضى العلم كان فاجرًا ضالًا عن الطريق.

وكذلك السالك طريق التعبد والسلوك، إن لم يسلك بعلم يوافق الشريعة، كان ضالًا عن الطريق، وكان فساده أكثر من إصلاحه(٨٧).

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "ولهذا كان السلف يقولون: احذر فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون، وكانوا يقولون: من فسد من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من العباد

ففيه شبه من النصارى، فمن دعا إلى العلم دون العمل المأمور به كان مضلًا، ومن دعا إلى العلم دون العمل، كان مضلًا..، فهذا وهذا كثير في المنحرف المنتسب إلى فقه أو فقر، يجتمع فيه أن يدعو إلى العلم دون العمل، والعمل دون العلم، ويكون ما يدعو إليه فيه بدع تخالف الشريعة. وطريق الله لا تتم إلا بعلم وعمل يكون كلاهما موافقًا للشريعة" (٨٨).

ولا نهضة للأمة ولا تقدم لها إلا بالسير على ما سار عليه الأوائل من الصحابة رضي الله عنهم، من التمسك بالكتاب والسنة والعمل بمقتضاهما من العلم والأخلاق، كما قال الإمام مالك -رحمه الله-: "لن يُصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها" (٨٩).

المبحث الرابع: مظاهر التلازم بين الشريعة والسلوك:

من تمام الإسلام وكماله، ترابط أحكامه وتشريعاته وآدابه، فهو منهج متكامل وتشريع شامل، وقد امتن الله بذلك، فقال: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [سورة المائدة:٣]، وتتجلى صور الكمال والشمول في جوانب عديدة، من أبرزها الترابط بين العلم في الأحكام الشرعية وأدائها، وأعمال السلوك والقلوب، قال ابن القيم: "ومن تأمل الشريعة في مصادرها ومواردها، علم ارتباط أعمال الجوارح بأعمال القلوب وأنها لا تنفع بدونها"(٩٠).

ولهذا الترابط والتلازم مظاهر منها:

أولا: ارتباط جل الأحكام بالأخلاق:

فلا تكاد تجد حكمًا واحدًا إلا وتظهر له علامة جلية بخلق كريم، وسلوك جليل، فإن كان حكمًا تعبديًا فإن موجبه طاعة من يستحق الطاعة، وشَكُر المنعم، وإيثار الحق ونحوها من مكارم الأخلاق التي لا تخفى.

وأما أحكام المعاملات، فتدور رحاها على قواعد أخلاقية أصيلة كإقامة الحق، وتحقيق العدل.

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [سورة البقرة:١٨٣].

قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله-: "يقول تعالى مخاطبًا للمؤمنين من هذه الأمة وآمرًا لهم بالصيام، وهو الإمساك عن الطعام والشراب الوقاع بنية خالصة لله عز وجل، لما فيه من زكاة النفس وطهارتها وتنقيتها من الأخلاط الرديئة، والأخلاق الرذيلة.. لأن الصوم فيه تزكية للبدن، وتضييق لمسالك الشيطان"(٩١).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم قال: "من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل، فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه".

قال شيخ الإسلام: "بيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى لم يحرّم على الصائم الأكل لحاجته إلى ترك الطعام والشراب، كما يُحرّم السيدُ على عبيده بعض ماله، بل المقصود محبة الله تعالى، وهو حصول التقوى، فإذا لم يأت به فقد أتى بما ليس فيه محبة ورضا، فلا يثاب عليه، ولكن لا يعاقب عقوبة التارك"(٩٢).

وقال تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [سورة التوبة:١٠٣].

قال الشيخ ابن سعدي –رحمه الله– في تفسيره لهذه الآية: "قال تعالى لرسوله ومن قام مقامه، آمرًا له بما يطهر المؤمنين، ويتمم إيمانهم {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} وهي الزكاة المفروضة، {تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا} أي: تطهرهم من الذنوب والأخلاق الرذيلة.

{وَتُزَكِّيهِمْ} أي: تنميهم، وتزيد في أخلاقهم الحسنة، وأعمالهم الصالحة، وتزيد ثوابهم الدنيوي والآخروي، وتنمي أموالهم"(٩٣).

ثم قال: "وفيها أن العبد لا يمكنه أن يتطهر ويتزكى حتى يخرج زكاة ماله، وأنه لا يكفرها شيء سوى أدائها، لأن الزكاة والتطهير متوقف على إخراجها..

ويؤخذ من المعنى، أنه ينبغي إدخال السرور على المؤمن بالكلام اللين، والدعاء له، ونحو ذلك مما يكون فيه طمأنينة وسكون لقلبه"(٩٤).

وعن أبي هريرة –رضي الله عنه– أن النبي صلي الله عليه وسلم قال: "أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع؛ فقال: المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي يوم القيامة وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته قبل أن يُقضَى ما عليه أُخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار"(٩٥).

ثانيا: أثر العبادات الشعائرية في السلوك:

الصلاة التي هي من أهم أركان الإسلام بعد توحيد الله كمثال من أعظم وسائل تزكية النفس، قال تعالى: {اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ} [سورة العنكبوت:٤٥].

قال القرطبي: "الصلاة تنهى صاحبها وممتثلها عن الفحشاء والمنكر، وذلك لما فيها من تلاوة القرآن المشتمل على الموعظة، والصلاة تشغل كل بدن المصلي، فإذا دخل المصلي في محرابه وخشع وأخبت لربه، وادكر أنه واقف بين يديه، وأنه مطلع عليه ويراه، صلحت لذلك نفسه، وتذللت وخامرها ارتقاب الله تعالى،

وظهرت على جوارحه هيبتها، ولم يكد يفتر من ذلك حتى تظله صلاة أخرى يرجع بها إلى أفضل حالة.. لأن صلاة المؤمن هكذا ينبغي أن تكون"(٩٦).

وعن أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال: "كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فجاءه رجل فقال: يا رسول الله، إني أصبت حدًا، فأقمه عليّ، قال: ولم يسأله عنه، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة، قام إليه الرجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حدًا، فأقم فيَّ كتاب الله، قال: أليس قد صليت معنا؟، قال: نعم، قال: فإن الله قد غفر لك ذنبك، أو قال: حدَّك"(٩٧).

ثالثا: جعل شرط استقامة شعائر المتعبد حسن الخلق:

عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: "قال رجل: يا رسول الله: إن فلانة فذكر من كثرة صلاتها وصدقتها وصيامها، غير أنها تؤذي جيرانها بلسانها، قال: هي في النار، قال: يا رسول الله فإن فلانة فذكر من قلة صيامها وصلاتها وأنها تصدق بالأثوار(٩٨)، وليس لها شيء غيره ولا تؤذي أحدًا، قال: هي في الجنة" (٩٩).

رابعا: حماية التشريع للقيم والآداب الإنسانية:

فقد أوجبت الشريعة على من لا يجد تزويجًا التعفف عن الحرام، وانتظار القدرة، وتيسير الله، قال تعالى: {وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} [سورة النور:٣٣].

وعن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–قا ل: قال رسول الله: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء"(١٠٠).

قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: "وفي الحديث أيضًا إرشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم؛ لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل، وتقوى بقوته، وتضعف بضعفه..، وفيه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن، وعدم التكليف بغير المستطاع، ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تتقدم على أحكام الشرع، بل هي دائرة معها"(١٠١).

خامسا: وجود التدابير والوقايات الشرعية ابتداء لمنع الزلات وحفظ المجتمع منها:

فقد قدمت الشريعة من التدابير والتشريعات ما يكفل تهيئة مناخ المجتمع وردع الجرائم أو تقليلها إلى أقل قدر ممكن، ابتداء من الإمعان في الزجر عن ارتكابها، وتعظيم جزائها الأخروي والدنيوي، ومرورًا بسد ذرائعها، وقطع دوافعها.

فكل ما أسكر وذهب بالعقل فهو حرام. فعن ابن عمر –رضي الله عنهما– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كل مُسكرٍ خمر، وكل مُسكرٍ حرام(١٠٢)" قال شيخ الإسلام –رحمه الله– في سؤال له

عمن يأكل الحشيشة: "كل ما يغيب العقل فإنه حرام وإن لم تحصل به نشوة ولا طرب، فإن تغييب العقل حرام بإجماع المسلمين"(١٠٣).

وجاء الأمر بكف البصر عن النظر إلى ما حرمه الله على المرء خشية الفتنة والوقوع في الحرام، قال تعالى: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٣١)} [سورة النور: ٣٠-٣١].

وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياكم والجلوس على الطرقات، فقالوا: ما لنا بُدٌّ منها، هي مجالسنا نتحدث فيها، قال: فإذا أبيتم إلا المجالس، فأعطوا الطريق حقها، قالوا: وما حق الطريق؟ قال: غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر"(١٠٤).

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في بيانه لحكمة النهي عن ذلك: "تبين من سياق الحديث أن النهي عن ذلك للتنزيه لئلا يضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه، وأشار بغض البصر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن، وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار والغيبة ونحوها، وبرد السلام إلى إكرام المار، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع، وترك جميع ما لا يشرع.. ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة لندبه أولًا إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق، وذلك أن الاحتياط لطلب السلامة آكد من الطمع في الزيادة" (١٠٥).

الخاتمة: تشمل على أهم النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولًا النتائج:

١- كمال دين الإسلام وتوازنه في أحكامه وتشريعاته، فقد شمل كل ما يحتاج إليه، وتصح به عبادة العبد وسلوكه.

٢- ارتباط الأحكام بالأخلاق والسلوك.

٣- وجوب الأخذ بما جاء في الكتاب والسنة، والعمل بمقتضاه، من امتثال الطاعة، وتزكية النفس وغيرها، وأثر التقصير السيء في ذلك على المنتسبين إلى الفقه والسلوك.

٤- شمول العبادة في الإسلام للأعمال المحبوبة لله الظاهرة والباطنة، مع تعظيم الله والخضوع له.

٥- اختلاف العوامل والمؤثرات التي أدت إلى وقوع اللبس في عدم الترابط بين العلم بالأحكام وأدائها، والاهتمام بتزكية النفوس وإصلاحها، واختلاف أثرها لدى المتفقهة وأرباب السلوك.

٦- تعدد الآثار التي ترتبت على فصل الارتباط بين الشعائر الظاهرة، وتهذيب النفوس، من ترك للعمل بالكتاب والسنة، وتضييق لمفهوم العبادة وفسادها، وذم المنتسبين للفقه والسلوك لبعضهم البعض، وتخلف الأمة وانحطاطها.

٧- أثر بعض الآراء والأفكار المنحرفة كالتصوف والإرجاء، في نشوء الاضطراب بين العلم والعمل، والفكر والتطبيق، وتوهم الفصل بين العبادات الظاهرة والباطنة.

٨- تأثير صحة كل من العمل الظاهر والباطن على صحة الآخر.

٩- تظافر الأدلة وتنوعها على الصلة والارتباط بين الشريعة والسلوك.

ثانيًا التوصيات:

١- الالتفات في الدراسات العقدية إلى إظهار كمال الدين وشموله، وأثر ذلك في تثبيت الإيمان، وتأكيد وسطية الإسلام.

٢- إبراز الترابط بين علوم الدين، وتآلفها وتكاملها.

٣- دراسة جوانب الخلل في حياة المسلم، وكشف أسبابها، والتحذير من آثارها، والإرشاد إلى الحق الواجب اتباعه فيها.

هوامش البحث:

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم، (٢/٤٨٨).

(١) تفسير القرآن العظيم، (١/٣٣٥) باختصار.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (١١٢-١١٣).

(٤) المرجع السابق، (٣٩٩).

(٥) أخرجه مسلم، (١/٢٢٣)، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، ح (٢٦٢).

(٦) أخرجه البخاري، (٣/٢٦)، كتاب الصوم، باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم، ح (١٩٠٣).

(٧) أخرجه البخاري، (٩/١٤٣)، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾، ح (٧٤٩٢)؛ ومسلم، (٢/ ٨٠٧)، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، ح (١١٥١).

(٨) ذكر الحافظ ابن كثير تفسيرات متعددة عن ابن عباس وابن عمر -رضي الله عنهم-، وغيرهما من السلف، تدور معانيها حول المعاصي (١/٤٢٠).

(٩) مجموع الفتاوى، (١٠/٣٦٢-٣٦٣)، باختصار.

(١٠) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/ ٩١).

(١١) انظر: مدارج السالكين، (٢/٣٠٠).

(١٢) انظر السير (١٢/ ٩٠- ٩١).

(١٣) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوزان القشيري، شيخ خراسان في التصوف، من تصانيفه: "الرسالة" و"لطائف الإشارات" توفي سنة ٤٦٥هـ. انظر ترجمته في تبيين كذب المفتري، (٢٧١- ٢٧٦)؛ وفيات الأعيان، (٣/ ٢٠٥-٢٠٨)؛ السير، (١٨/٢٢٧- ٢٣٣).

(١٤) هو أبو بكر محمد بن إسحاق، ويقال: ابن إبراهيم الكلاباذي البخاري، والأول هو ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، محدث من كبار المتصوفة من تصانيفه: "التعرف لمذهب أهل التصوف" و"بحر الفوائد"، توفي سنة ٣٨٠هـ، انظر ترجمته في: الاستقامة، (١/ ٨٢-٨٣)؛ كشف الظنون، (١/ ١٠٥، ٢٢٥)؛ الأعلام، (٥/ ٢٩٥).

(١٥) مجموع الفتاوى، (١٠/ ٣٦٦- ٣٦٧) باختصار.

(١٦) المرجع السابق، (١٠/١٦٩).

(١٧) انظر: الصواعق المرسلة، (٣/ ١٠٥١).

(١٨) شرح العقيدة الطحاوية، (٢٣٤).

(١٩) انظر: بدائع الفوائد، (٣/ ١١٤٧).

(٢٠) مجموع الفتاوى، (٧/ ٥٤١).

(٢١) الموافقات، (١/ ٣٦٧).

(٢٢) الإرجاء له معنيان، أحدهما: التأخير، والثاني: الأمل، وكلا المعنيين السابقين يصح إطلاقهما على المرجئة، فعلى الأول، لأنهم يؤخرون العمل عن الإيمان، وعلى الثاني: لأنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والمرجئة أصناف كثيرة، وقد ذم= السلف هذه الفرق. انظر: لسان العرب، (١٤/ ٣٠٩- ٣١١)، القاموس المحيط (٥١)، مقالات الإسلاميين، (١/ ٢١٣- ٢١٤)، الفرق بين الفرق، (٢٠٢- ٢٠٧).

(٢٣) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، من كبار الفقهاء والحفاظ، توفي سنة ١٢٤هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان، (٤/ ١٧٧- ١٧٩)، تذكرة الحفاظ، (١/ ١٠٨- ١١٣).

(٢٤) الشريعة، (٢/ ٦٧٦)، رقم (٢٩٥)، الإبانة الكبرى، (٢/ ٨٨٥)، رقم (١٢٢٢).

(٢٥) هو الجهم بن صفوان الراسبي السمرقندي، أسُّ الضلالة، ورأس الجهمية، صاحب جدل، ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن، ويقول: إن الإيمان اعتقاد القلب فقط، وأن الله حال في كل مكان، قتل سنة ١٢٨هـ. انظر في ترجمته: السير: (٦/ ٢٦- ٢٧)، لسان الميزان، (٢/ ١٤٢)، تاريخ الجهمية والمعتزلة، (١٠- ١٨).

(٢٦) مجموع الفتاوى، (٧/ ١٩٤- ١٩٥) باختصار.

(٢٧) هو عبارة عند القوم عما يوجد من ثمرات التجلي، ونتائج الكشوفات وبواده -مفاجأت- الواردات. انظر: الرسالة القشيرية (٧٢).

(٢٨) هو عندهم لهيب ينشأ في الأسرار، ويسنح عن الشوق، فتضطرب الجوارح طربًا أو حزنًا عند الوارد، وقيل غير ذلك. انظر: إحياء علوم الدين (٢٩٢/٢).

(٢٩) تلبيس إبليس، (١٥١).

(٣٠) إحياء علوم الدين، (٤/ ٢٢٩).

(٣١) انظر: الطبقات الكبرى للشعراني، (٥/١).

(٣٢) انظر: إيقاظ الهمم في شرح الحكم، (١/ ٦٣- ٦٤).

(٣٣) عقد الغزالي في الإحياء كتابًا سماه "رياضة النفس" حاصله أن يحرم المريد نفسه من كل الشهوات المادية التي تطلبها النفس بطبيعتها؛ لأنها عائق عن صفاء القلب، وعقبات له عن التجرد من الدنيا وعلائقها. انظر: إحياء علوم الدين، (٣/ ٤٨-٦٧).

(٣٤) إحياء علوم الدين، (٣/ ١٩) باختصار.

(٣٥) تلبيس إبليس، (١٤٧).

(٣٦) معناه في الاصطلاح الصوفي: الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا، وقيل: بيان ما يستتر على الفهم، فينكشف عنه للعبد كأنه رأي العين، وقيل غير ذلك. انظر: اللمع، (٢٤٩)، معجم المصطلحات الصوفية، (٢٢٥).

(٣٧) إغاثة اللهفان، (١/ ٢٠٧- ٢٠٨) باختصار.

(٣٨) انظر: تفسير القرآن العظيم، (٥/ ٥٨٠).

(٣٩) صحيح البخاري، (١٠/١).

(٤٠) صحيح البخاري، (٨/ ١٥٩)، كتاب الحدود، باب السارق حين يسرق، ح (٦٧٨٢).

(٤١) صحيح البخاري، (٨/ ١٠)، كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، ح (٦٠١٦).

(٤٢) مجموع الفتاوى، (٥٨٢/٧).

(٤٣) الموافقات، (١/ ٣٦٧).

(٤٤) أخرجه البخاري، (٨/ ٩٨)، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ح (٦٤٦٢).

(٤٥) جامع العلوم والحكم، (١/ ٢٨٣).

(٤٦) حلية الأولياء، (٢/ ١٥٧) باختصار يسير.

(٤٧) المرجع السابق، (٦/ ١٤٢)، السير، (٧/ ١٢٥).

(٤٨) جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ٩٥) باختصار.

(٤٩) حلية الأولياء، (٦/ ٣١٩)، السير، (٨/ ٩٧).

(٥٠) الرسالة القشيرية، (١/ ١٩٥).

(٥١) هو محمود أبو الفيض بن علي بن عمر بن إبراهيم الشريف الحسيني (١٨٨٢-١٩٧٢م)، صوفي مصري معاصر، و من مؤلفاته "التصوف الإسلامي الخالص"، و "نقد الحضارة المعاصرة"

(٥٢) جمهرة الأولياء، (١/ ١٥٩) باختصار.

(٥٣) جمهرة الأولياء، (١/ ١٥٩).

(٥٤) الناس فيه على ثلاثة أقسام : قوم يزعمون أن مجرد الزهد وتصفية القلب ورياضة النفس توجب حصول العلم بلا سبب آخر، وقوم يقولون: لا أثر لذلك بل الموجب للعلم العلم بالأدلة الشرعية أو العقلية وأما الوسط: فهو أن ذلك من أعظم الأسباب معاونة على نيل العلم؛ بل هو شرط في حصول كثير من العلم وليس هو وحده كافيًا؛ بل لابد من أمر آخر إما بالعلم بالدليل فيما لا يعلم إلا به، وإما التصور الصحيح لطرفي القضية في العلوم الضرورية، وأما العلم النافع الذي تحصل به النجاة من النار ويسعد به العباد فلا يحصل إلا باتباع الكتب التي جاءت بها الرسل. انظر: مجموع الفتاوى، (١٣/ ٢٤٧).

(٥٥) جمهرة الأولياء، (١/ ١٥٩).

(٥٦) هو أبو طالب، محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي، من مشائخ الصوفية، نشأ واشتهر بمكة، ثم ارتحل إلى البصرة، فأتهم بالاعتزال، هجره الناس لأجل أقواله، من تصانيفه: "قوت القلوب"، قال عنه الخطيب البغدادي: ((ذكر =فيه أشياء مستشنعة في الصفات))، توفي سنة: (٣٨٦). انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، (٣/ ٨٩)، السير، (١٦/٥٣٦- ٥٣٧)، شذرات الذهب، (٣/ ١٢٠-١٢١).

(٥٧) قوت القلوب، (٢/ ٦١).

(٥٨) انظر: مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية وأثرها السيء على الأمة، (١/ ١٢٤-١٢٥).

(٥٩) الجذبة في الاصطلاح الصوفي هي: تقريب العبد بمقتضى العناية الإلهية المهيئة له كل ما يحتاج إليه، في طي المنازل إلى الحق، بلا كلفة وسعي منه. اصطلاحات الصوفية للقاشاني، (٢٣).

(٦٠) الطبقات الكبرى، (٢٧/ ١٣٥)، باختصار. وقال ابن القيم: ((وقد صرح أهل الاستقامة وأئمة الطريق بكفر هؤلاء فأخرجوهم من الإسلام وقالوا: لو وصل العبد من القرب إلى أعلى مقام يناله العبد لما سقط عنه من التكليف مثقال ذرة، أي: ما دام قادرًا عليه". مدارج السالكين، (٣/ ١١٦)، وانظر في بطلان هذه الدعوى أيضًا: العبودية، (٦٣-٦٤).

(٦١) معناه في اصطلاح الصوفية: أنه ليس هناك موجود إلا الله، فليس في الكون غيره، وما هذه الظواهر التي نراها، إلا مظاهر له. انظر: مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية، (١/ ٢٤٠- ٢٤١).

(٦٢) انظر: مجموع الفتاوى، (٢/ ١٢٤)، وانظر كلام ابن عربي في التصريح بذلك في خصوص الحكم، (٧٢).

(٦٣) هو أبو العباس، أحمد محمد الحسني الأنجري، من كبار المتصوفة بالمغرب، له تصانيف كثيرة في التصوف منها: "إيقاظ الهمم في شرح الحكم" لابن عطاء الله الكندري، و"الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية"، توفي سنة ١٢٢٤هـ. انظر ترجمته في: الأعلام، (١/ ٢٤٥)، الموسوعة الصوفية، (٤٨٥).

(٦٤) إيقاظ الهمم في شرح الحكم، (١/ ٦٣-٦٤).

(٦٥) المرجع السابق، (١/ ٦٣).

(٦٦) تفسير القرآن العظيم، (٦/٦٠٤).

(٦٧) أخرجه البخاري، (٩/٩٤)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ح (٧٢٨٨)؛ ومسلم، (٢/ ٩٧٥)، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ح (١٣٣٧).

(٦٨) أخرجه الترمذي، (٣/ ٤٢٣)، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في معاشرة الناس، ح (١٩٨٧)، وأحمد في المسند، (٣٥/ ٢٨٤)، ح (١٢٣٥٤)، وصححه الحاكم في المستدرك، (١/ ١٢١)، ح (١٧٨)، وحسنه الألباني، انظر: صحيح الترغيب والترهيب، (٣/ ٢٢٦).

(٦٩) جامع العلوم والحكم، (١/٤٥٤).

(٧٠) اقتضاء الصراط المستقيم، (١/٩١).

(٧١) انظر: كتاب العبودية، (٤٤).

(٧٢) انظر: بدائع الفوائد، (٤/ ١٥٤٢).

(٧٣) العبودية، (٤٨- ٤٩).

(٧٤) بدائع الفوائد، (٣/ ١١٤٦).

(٧٥) أخرجه أبو داود، (٤/٢٠٠)، باب في لزوم السنة، ح (٤٦٠٧)، الترمذي (٤/٤٤)، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، ح (٢٦٧٦)، وقال: ((حديث حسن صحيح))، ابن ماجه، (١/ ١٥)، الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، ح(٤٢)، وصححه: الحاكم، وتابعه الذهبي. انظر: المستدرك في الصحيحين، (١/ ١٧٤) وصححه الألباني، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٦/ ٥٢٦).

(٧٦) مجموع الفتاوى، (١١/ ٣٨١).

(٧٧) مجموع الفتاوى، (٢٠/ ٧٢- ٧٣).

(٧٨) المرجع السابق، (١١/ ٢٦- ٢٧) باختصار.

(٧٩) اقتضاء الصراط المستقيم، (١٩٣).

(٨٠) الرسالة القشيرية، (١/ ١٩٥).

(٨١) انظر: كتاب الشريعة والحقيقة، (١٣٤).

(٨٢) إيقاظ الهمم في شرح الحكم، (١/ ٦٣- ٦٢).

(٨٣) المرجع السابق، (١/ ٦٣).

(٨٤) انظر: تفسير القرآن العظيم، (٧/٦).

(٨٥) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (٧٩٩).

(٨٦) المرجع السابق، (٧٩٩).

(٨٧) انظر: مجموع الفتاوى، (١١/ ٢٧).

(٨٨) مجموع الفتاوى، (١١/ ٢٧) باختصار.

(٨٩) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (٢/ ٨٨)، اقتضاء الصراط المستقيم، (٢/ ٢٤٣)، مجموع الفتاوى، (٢٠/ ٣٧٥)، (٢٧/٣٨٤).

(٩٠) بدائع الفوائد، (٣/ ١١٤٨).

(٩١) تفسير القرآن العظيم، (١/ ٣٧٥- ٣٧٦) باختصار.

(٩٢) منهاج السنة، (٥/ ١٩٧- ١٩٨).

(٩٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (٣٠٨).

(٩٤) المرجع السابق، (٣٠٩) باختصار.

(٩٥) أخرجه مسلم، (٤/ ١٩٩٧)، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ح(٢٥٨١).

(٩٦) الجامع لأحكام القرآن، (٧/ ٢٣٠- ٢٣١) باختصار.

(٩٧) أخرجه البخاري، (٨/ ١٦٦)، كتاب الحدود، باب إذا أقر بالحد ولم يُبين هل للإمام أن يستر عليه، ح (٦٨٢٣)، ومسلم، (٤/ ٢١١٧)، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: {وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}، ح (٢٧٦٤).

قال النووي: ((هذا الحد معناه معصية من المعاصي الموجبة للتعزير، وهي هنا من الصغائر؛ لأنها كفرتها الصلاة، ولو كانت كبيرة موجبة لحد أو غير موجبة له لم تسقط بالصلاة، فقد أجمع العلماء على أن المعاصي الموجبة للحدود لا تسقط حدودها بالصلاة. هذا هو الصحيح في تفسير هذا الحديث، وحكى القاضي عن بعضهم أن المراد بالحد المعروف، قال: وإنما لم يحده لأنه لم يفسر موجب الحد، ولم يستفسره النبي صلى الله عليه و سلم عنه إيثارًا للستر بل استحب تلقين الرجوع عن الإقرار بموجب الحد صريحًا)) صحيح مسلم بشرح النووي، (١٧/ ٨١).

(٩٨) الأثوار: جمع ثور، وهي قطعة من الأقط، وهو لبن جامد مستحجر. النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/ ٢٧٢).

(٩٩) أخرجه أحمد في المسند، (١٥/ ٤٢١- ٤٢٢)، وصححه الحاكم في المستدرك، (٤/ ١٨٣)، وأقره الذهبي، والعراقي في تخريج أحاديث الإحياء، (٦٧٥)، والألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (٢/ ٦٨٢).

(١٠٠) أخرجه البخاري، (٧/ ٣)، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج»، ح (٥٠٦٥)، ومسلم، (٢/ ١٠١٨)، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ووجد مؤنة..، ح (١٤٠٠).

(١٠١) فتح الباري، (٩/ ١١١) باختصار.

(١٠٢) أخرجه البخاري، (٥/ ١٦١)، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، ح (٤٣٤٣) بنحوه، ومسلم (٣/ ١٥٨٧)، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، ح (٢٠٠٣).

(١٠٣) مجموع الفتاوى، (٣٤/ ٢١١).

(١٠٤) أخرجه البخاري، (٣/ ١٣٢)، كتاب المظالم والغصب، باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات، ح (٢٤٦٥).

(١٠٥) فتح الباري، (٥/ ١١٣) باختصار.

المصادر والمراجع:

١- الإبانة الكبرى، عبد الله بن محمد المعروف بابن بطة، رضـــا بن نعســـان معطي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٢- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

٣ - الاســتقامة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشــاد ســالم، دار الفضــيلة، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٤- اصطلاحات الصوفية، عبد الرزاق القاشاني، ضبط وتعليق موفق فوزي الجبر، الحكمة، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٥- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة عشر ١٩٩٩م.

٦- إغاثة اللهفان من مصـايد الشـيطان، ابن القيم الجوزية، تحقيق محمد عزيز شمس وآخرون، دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٤٠هـ.

٧- اقتضـــاء الصـــراط المســـتقيم، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور ناصـــر العقل، دار عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ.

٨- إيقاظ الهمم في شـرح الحكم ومعه الفتوحات الإلهية في شـرح المباحث الأصـلية، لأحمد بن عجيبة الحسـني، دار المعرفة، بيروت.

٩- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي محمد العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٤٠هـ.

١٠- تاريخ الجهمية والمعتزلة، جمال الدين القاسمي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ.

١١- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢- تبيين كذب المفتري فيما نسـب إلى الإمام الأشـعري، أبي القاسـم بن عسـاكر الدمشـقي، دار الفكر، دمشـق، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٣- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الأندلس، بيروت.

١٤- تلبيس إبليس، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٥- تيسـير الكريم الرحمن في تفسـير كلام المنان، عبد الرحمن بن سـعدي، تقديم الشـيخ عبد الله العقيل، والشـيخ محمد العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ.

١٦- جامع العلوم والحكم، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق شـعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤســسـة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٢٢هـ.

١٧- جامع بيان العلم وفضـله، يوسـف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق أبو الأشـبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٨- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٩- جمهرة الأولياء، محمد أبو الفيض المنوفي الحسيني، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

٢٠- حلية الأولياء، أبي نعيم الأصبهاني، دار السعادة، مصر ١٣٩٤هـ.

٢١- الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود، والدكتور محمود الشريف، دار المعارف، القاهرة.

٢٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢٣- سنن أبي داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٢٤- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٥- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٢٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٧- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٢٨- شرح صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.

٢٩- الشريعة والحقيقة، الدكتور حسن بن محمد الشرقاوي، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٦م.

٣٠- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق الدكتور عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٣١- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، عياض بن موسى اليحصبي، ومعه مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، أحمد بن محمد الشمخي، دار الفكر، ١٤١٩هـ.

٣٢- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق مجموعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣١١هـ، دار طوق النجاة، بيروت، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٣- صحيح الترغيب والترهيب للمنذري، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٤- صحيح مسلم، مسلم بن حجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم الجوزية، تحقيق الدكتور علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٣٦- الطبقات الكبرى، عبد الوهاب الشعراني، طبعة مكتبة محمد بن علي صبيح وأولاده، القاهرة.

٣٧- العبودية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٢٦هـ.

٣٨- فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترتيب و تصحيح، محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٩- فصوص الحكم، محي الدين بن عربي، تعليق أبو العلاء عفيفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٠- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الريان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٤١- قوت القلوب، لأبي طالب المكي، دار الفكر، وبهامشه سراج القلوب وعلاج الذنوب، أبي علي المصيري، وحياة القلوب في كيفية الوصول إلى المحبوب، عماد الدين الأموي.

٤٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى الحنفي -حاجي خليفة-، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

٤٣- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤٤-لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، نشر مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٤٥- اللمع في التصوف، السراج الطوسي، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود، وطه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٠م.

٤٦- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، ١٤١٦هـ.

٤٧- مدارج السالكين، ابن القيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

٤٨- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٩- مسند الإمام أحمد، أحمد ابن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٥٠- معجم مصطلحات الصوفية، الدكتور عبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت ١٤٠٠هـ.

٥١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار -مطبوع بهامش الإحياء-، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٥٢- مقالات الإسلاميين، أبي الحسن الأشعري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٥٣- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور محمد بن رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٤- الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي -الشاطبي-، تحقيق مشهور بن حسن سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٥٥- الموسوعة الصوفية، الدكتور عبد المنعم الحفني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الخامسة ٢٠٠٦م.

٥٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق طاهر بن أحمد الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٥٧- وفيات الأعيان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.